

عنه فيهما ورا ذلك وان يكون عدد ذلك سبع مرة ومن ينقض بعد ذلك شيئا
 من الماليزه عنه الرسواص واجمع بين الحج والمنا فضل ما ينقض به الوضوء
واجمعا على ان نزع المظطع والمستند والمكث ينقض الوضوء ثم **اختلفوا** فمن
 نام على حاله من اجزاء المظطن فقال ابو حنيفة لا ينقض وان طال اذا لم ينام على
 حاله من اجزاء الصلاة فاما اذا وقع على جنبه او اضطلع انقض وضوؤه
 قال مالك لا ينقض في حال الركوع والسجود اذا طال دون القيام والعقود وقال
 الشافعي ان لم يتعدا لم ينقض وضوؤه وينقض فيما علاه من الاله سوال في
 قوله الجديد وقال في العزيمة لا ينقض وضوؤه وعند احمد روايات احدثها اذا لم
 يسيرا على حاله من اجزاء الصلاة وهي اربعة القيام والعقود والركوع والسجود
 لم ينقض الوضوء وان طال فعين الوضوء وقال في هذه الروايات اذا نام راكعا
 او ساجدا فان عليه اعادة الركعة وليس عليه اعادة الوضوء والثانية لم
 ينقض في القيام والعقود كذهب مالك ورواه حنيفة والشافعي والثالثة رواها
 ابنا ابي معمر لا ينقض في حالة العقود خاصة وينقض فيما عداه **واجمعا**
 على ان الخارج من السبيلين ينقض الوضوء سواء كان ذرا قبله او تشرطا هرا
 كان او تبعا له مالكا في ذلك يرى النقص بالذرا في الدور واخصا وغيره **واختلفوا**
 في خروج النجاسة من غير السبيلين في القي والجماعة والعضد والرعاف فقال
 ابو حنيفة ان كان القي سيرا فان لا ينقض وان لم يدر او دوا او حصا او قطة
 لم يظن لا ينقض على كل حال وينقض اليسر مما عد ذلك بكل حال وقال مالك
 وان شق في لا ينقض شيئا من ذلك كله بحال وقال احمد في كل ذلك كله اذا لم يكثر
 فاصفا فانه ينقض الوضوء رواية واحدة وان كان يسيرا فليس روايتين في
 صدقهما لا ينقض والثانية ينقض ذكرها ابنا ابي حنيفة لا يشا **واختلفوا**
 في انقطاع الوضوء لمس النجاسة فقال ابو حنيفة لا ينقض على النجاسة الا ان
 يمسها مباشرة مباشرة انتهى الى ما دون الابلح وقال مالك ان كان
 لشهوة تنقض وان كان لغرض شهوة لم ينقض الا القبلة وفي رواية ابي حنيفة ابن
 العزج فانها تنقض على كل حال وقال الشافعي اذا لمس لثة غير ذوات لحم

منه

من غير خايل

من غير خايل انقض وضوؤه بكل حال ولم يمس ذوات الخلق قولان احدثهما
 ينقض الوضوء والثاني لا ينقض الوضوء ولا صحابه في لمس الكبرة والصخر التي
 له شتمها مثلها وصحان وعن احمد ثلاث روايات انه لو لم ينقض بحال والثاني
 ينقض بكل حال والثالثة وهن الصحبة عندي انه ينقض اذا لم يمس الشهوة
 كذهب مالك وان كان لغرض شهوة لم ينقض كذهب مالك **واختلفوا** في وضوء
 الممسوس هل ينقض ايضا فان لم يمس مالكه بمنزلة اللباس وعن الشافعي قولان
 وعن احمد روايتان واظهرهما انه لا ينقض طهر المسوس وان لم يمس مالكه بمنزلة
 اللباس **واقيموا** على ان من مس فرجه بغير يد من اعضابه ان لا ينقض
 وضوؤه ثم **اختلفوا** فمن يبطل كفه فقال ابو حنيفة لا ينقض وضوؤه
 وقال الشافعي و احمد في المشهور عنه ينقض وعن احمد رواية اخرى انه لا
 ينقض وضوؤه وقال مالك في رواية المصريين مثل ذلك وفي رواية الهريقيين
 المراعاة للمرأة فان وجدت نكح وان لم توجد لم ينقض لمس النساء وهذا الذي
 نصه اصحابه واجمع من راي الا نكح من يمسها اذا لم يمس رداء خايل
 لم ينقض الوضوء بحال ان مالكا في ذلك وفيه خلاف بين وجوده بحال وعدمه
 عند اذ لم يكن من الصفاقة بحيث يمنع اللزجة المعبرة عنه فان صبه بظلم
 كفه لم ينقض الوضوء عند الشافعي قوله واحد فان مس باصبع اليد
 او حرق كفه او يمس اليد صاحب فله صحابه فيه وجها ن وقال احمد في المشهور
 عنه ينقض وقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض بكل حال **واختلفوا** فيمن
 مس فرجه عن فقال الشافعي و احمد ينقض وضوؤه المس دون المسوس
 وان كان المسوس كثيرا او صغيرا حيا او ميتا وقال مالك لا ينقض الا الصغير وقال
 ابو حنيفة لا ينقض بحال **واجمعا** على انه وضوء على من مس انثى سواء
 كان من راء خايل او غير خايل **واقيموا** على ان لمس القلام الملمر وان كان
 بشهوة لا ينقض الوضوء الا مالكا في ذلك قال فيمن الوضوء واقعه ابو سعيد
 الهمداني من اصحاب الشافعي **واختلفوا** في المرأة لمس فرجها هل ينقض
 وضوؤها فقال مالك لا ينقض ومن صحاب مالك من لم يعتبر ذلك بالشهوة وقال الشافعي

نية

عنه